

فنع انما ان لم يكن بمعرفته العذاب دون امان الخلق والاجماع ايضا انما اعترض عليه  
والتمسك بالفتاوى لرسول صوته في الاصول فلا ينسب ان اهلها ذكرا باراد  
الماتر يدى وكثيرت الحقيقت الى ان امان الناس انما لم ينع لانها امان دفع  
عذاب لا امان صفة ولا ان لا يصح صفة العبد قدرة على التصرف في نفسه  
والاستماع فيها لان عذاب الدنيا مفترضة لعذاب الآخرة (انما لم ينع العبد به  
فبنته الى عذاب الآخرة بخلاف امان الخلق فانه ترتيب امانه مع انما في عذاب الآخرة  
من عذاب الآخرة ولا ينع دفع العذاب والانتفاضة على التصرف والمنع واكثر امانه  
النجي ودفع الله بوجه الاول ان مقتضى الايمان ادخال المسخف النفس  
من ان يكون مكروبا ومخدوعا وملتصا عليه يت على انه افعال من الالان  
جزية التعذيب او الضرب ومعنى صار ذا است وذلك ان يكون بالعلم والادراك  
محل تعلق بالخير مثل انتبه له والالتصاف والمثاب عنه ملاحقة الانتباه  
من الالان ان يقال معناه امانه التي لا تتجزأ والتكديب على ما خرج به للتحرك  
وذلك بالتصديت سواء كان من دس او لا ولو لم ينع والالان من ان يكون مكروبا  
ادخله وما يصره بالاعتقاد الجازم وان كان على تقليد الكافر ان الواجب  
هو العلم وذلك لا يكون الا بالضرورة والامتثال والضرورة فيجب التامل والادراك  
بانه لا يقع في وجوب النظر والامتثال بل وان ترك هذا الواجب يجب  
عدم الاعتقاد بالتصديت على انه ربما يقال ان التصديت كاستقلال هو  
التوصل الى التصديت ولا ينع بافعوا الرسله بجم حصول التصديت والالتصاف  
ان الامر الذي يخله فيه ان كان باطلا فيجب بالاطمئنان بالتصديت المبرور  
والضمان والجورس وعينه الاوثان الملائكة وان كان حقا فحقيقته انما  
ان تعلم بالتقليد فهو وراو بالادراك فتنافض وقد بان التمام فيما حقيقته بالادراك  
كالاتصاف التي ينع بالضرورة لو كانت من دين الاسلام وان اعتقدتها فقلدها ولو كانت  
موصا بتصديت عليه احكام الوصية في الدين والاختراع وان كان عاجبا بمرته النظر والادراك  
وانما يقال من ان القول بجواز التقليد ان لم يكن تقليد فاطال وان كان عنه  
فتناقض فيصون فلفظة ظاهره لان الكلام وصحة امان الخلق لا في جواز التقليد  
الاتصاف المقصود ان التقليد لا ينع في الخارج عن عهده الواجب فيما وجب عليه  
من اصول الاسلام وبعض هذه الواجبه ينع ذلك لان مقتضى هذا الامران هي  
والاجابة به الى هذه الوجبه المقصوده لثبوته بالنص والاجماع على وجوب النظر  
والامتثال **المضمون** اي التعميم بان السبكي **صحت** في اي في امان الخلق **الكتبة**

احتجاج المعبر  
على تقرير الواجب

بالاطلاق

بالاطلاق او البيان يعنى ان حجت الحق كفى عن حجة الخلق في ايمان  
بان ينع ما هو للغيره في عذابه المستوفيه هذه الاطلاقات الخفيف في الالان  
ايمان الذي يدل عليه وهو الشهر استنلاله وانما سب بيان النبي صلى الله عليه  
الواجب وفي معنى عت ان الخلق بالكشف ثم يعلق على صفة عطف متمم على عمل  
مثل توفنا ففضل وجهه ويصله وسب راسه وعسل رجليه **قال** ان ذلك  
العهد ان عهد الخلق اعتماده **المضمون** بوجه حجة حجة من الايمان  
ادنى تزداد والالتصاف بل لا ينع من رجوع ذلك الخبر عما اذنه به ما اعتمده هو  
الاجماع لا ينع بالفضل كما خرج به مقتضى المشافهة اليه وهذا هو العهد في ترتيب التقليد  
كما قرناه عن ابن عمر **قال** طمانه عندهما حجة الايمان والاشهرت وعينه في حجة  
الاحكام المبرورين والاشهرت حقيقه فيها كبريت وورق ويصل عليه ويرقى  
في قارب المسلب ولا ينع في التناظر مع عطف فيها عطفه رجع عن ارادته  
تعديه لذلك فيها يخرج بالاشاعة او بالامان او بما هو على الجنبه ابر  
احكام الاسلام عليه في الدنيا خرافات وانما احكامه عليه في الآخرة فبعد  
حلاف ككبريت من العتقة في امانه في الآخرة يعاقب عقاب الكفار حتى  
الاولون بمثل قولهم تعلقوا ولا تقولوا حسن في اليوم الاسلام ليست موصا الآخرة  
وقول من لا ينع عليه من لم ينع على صلاته وخطبته وانما استقر قلوبنا  
سلم ودفعه افزون بانه سمول على الاسلام في حجة الاحكام المبرورين **المضمون**  
بانه لا دليل على التعميم والجمع الا من بانه جاهل بان رسوله ودينه والجهل  
بذلك كفر ودفعه الاولون بالجمه وان كان جاهلا كمن تصدق بجهل وانما ينع  
عنا به ذلك على ان جهله بولاه انما هو من عتق الوصيه والمهر له به حاله  
الوجه غير كثر وليس احد من اهل القبلة بعلمه تعاقب الا لا ترك فانه على  
اختلاف مذاهيم اعمروا بانه تعلق فروع ابيه عالمه روجه لجهل الكفايه  
وان خلاف حجة المستقلة واصلا كالتفاهيم في شتى عمله فقال لا ينع الا بالاطمئنان  
ويستوعق في صاحبه الكفايه طريقا لها في هذا المعنى ان كان له تعلق على  
ما يشهد به كبر من كلامه وغالب تنزهها **ان** لا يعلم المشرك عتقه عما  
احتم به الغير ما يجب عليه اعتماده بان اذنه منه بيزداد وسكن بالفضل  
**م** بول ذلك الخلق مرتضا **الضمير** اي انظر بعد دخوله في الاسلام حازبا  
وضروجه من عهده **الكتبة** بجمه **المضمون** عتاده وهو الالان تعلقه  
العترة ليس حال خلاف عند التعميم لزم تنقيح على عهده امانه وعله  
يكت حل كلام الاضوي ان ص عنه خيرا اذ اول القدر بجمه وما ينعها انما  
عت الجمل مسعور عجايب الخلف فيه فلما سار **المضمون** قال السعد اعلم ان العبد

١٢٤

بالسنة في يوم حاسان  
طريق التعميم في حجة العباد